العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

# حكومة الكاظمي.. وجهة نظر إماراتية

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

من يتابع كيفية تشكيل الحكومات العراقية منذ العام 2003 إلى يوم الأربعاء الماضي، أثناء انعقاد جلسة التصويت لحكومة مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي الجديد، يتأكد أن هناك متغيرا سياسيا جديدا بدأ يفرض نفسه بثبات على الحياة السياسية وحتى الحزبية في العراق، وأن هناك مؤشرات ودلائل تؤكد بقوة أن هناك تطورا إيجابيا، وطنيا وعربيا، يمكن ملامسته بالفعل كواقع ينبغي متابعته.

هذا المتغير الجديد، يلخص مضمونه في أن العد التنازلي للتواجد الإيراني الذي اختطف القرار السياسي العراقي قد بدأ بالفعل، بل إنه حقيقة بدأ الأغلب يؤكد عليها. فمنذ أكتوبر من العام الماضي كان هناك وعي جماهيري فرض على الواقع السياسي أهمية استعادة العراق لسيادته وقراره السياسي من التمدد الإيراني، حيث كان حتى قبل الجلسة الأخيرة لا يمكن لأي شخص أن يتقلد منصب رئيس الوزراء في العراق، بشكل أخص، دون أن يكون مقربا من النظام الإيراني أو أن يقطع على نفسه وعودا بخدمة مصالحه، وإلا سوف يواجه فشل تمرير حكومته كما حدث مع محمد علاوي وعدنان الزرفي اللذين سبقا الكاظمي.

قد يكون من المبكر الجزم بأي نتائج على فقدان إيران لمكانتها في العراق، خاصة وأن هذه الحكومة حكومة مؤقتة ومدتها عام فقط، إلا أن محاولة تسليط الضوء على ما حدث خلال جلسة التصويت على حكومة مصطفى الكاظمي في مجلس النواب العراقي (البرلمان) الأربعاء الماضي، وتحليل سياسة الشد والجذب بين السياسيين العراقيين خاصة في اللحظات الأخيرة التي جاءت على شكل "مباريات كرة القدم" التي حبست أنفاس الكثيرين ممن يهمهم استقرار العراق لمصلحة شعبه، تجعلنا نلاحظ أن هناك شيئا حدث وكان ملفتا لانتباه الكثيرين ممن يتابعون الوضع العراقي منذ عام 2003 وهو يحمل العديد من الدلالات والمؤشرات حول مستقبل العراق، وهذه الملاحظة هو أن عدد الأعضاء الذين صوتوا لصالح برنامج حكومة الكاظمي وخطة عمله ولاختياراته من الوزراء بلغ 266 نائبا من أصل 329، إذ من الطبيعي أن يكون هذا الرقم مفاجأة لمن يعرف حقيقة التغلغل الإيراني في العراق في المجتمع العراقي.

ليس من المألوف أن تسير عملية تشكيل حكومة عراقية بسلاسة وانسيابية خاصة من شخصية غير مقربة من إيران ومن أتباعها في العراق ممن اعتادوا على تقديم مصلحة إيران على العراق لأسباب عقائدية، لذا فإن عدد المصوتين للكاظمي لا بد أن يكون مؤشرا ينبغي أن يدل على معان كبيرة، وإذا كانت مسألة حصول أي حكومة على عدد من الأصوات بغض النظر عن عددها أمرا عاديا وطبيعيا في الدول التي تأخذ بنظام الانتخابات، كون أن الأحزاب تتنافس عادة من أجل خدمة وطنها والأعضاء يصوتون إما بتأييد وإما برفض لأي برنامج، فإن هذا الأمر في عراق ما بعد 2003 غير ذلك، حيث أنه يمثل مؤشرا لمدى سيطرة النظام الإيراني على هذه الدولة العربية المهمة في الأمن الوطني العراقي والقومي العربي.

لذا أن يلقى تكليف الكاظمي صدى عربيا ودوليا هو أمر يستحق الانتباه له، إذا هناك مشهد عراقي جديد يمكن أن يحدث في عودة العراق وطنا للعراقيين وركيزة أساسية في الأمن القومي العربي، وبالتالي في تضييق مساحة التدخل الإيراني في العراق ولن تكون بذلك التمدد الذي كان في السابق.

تصويت 266 عضوا في البرلمان العراقي لا بد أن يبعث على الطمأنينة لمستقبل العراق لأنه يؤشر على أن الذين كانوا يوالون إيران ويخدمون أجنداتها بدأوا ينفضحون ويخسرون مواقعهم، ولم يبق منهم سوى 60 عضوا، من الذين رفضوا التصويت لصالح الشخصية التي اتفق الجميع، من الداخل والخارج، على أنها الأنسب لعبور أزمات العراق. وقد سجلت هذه الجلسة موقفا جديدا وهو خروج بعض النواب على زعماء كتلهم الذين رفضوا التصويت أو المشاركة في حكومة الكاظمي وأبرزها: دولة القانون التي يتزعمها نوري المالكي "عراب النظام الإيراني" المعروف في العراق والذي ازدهرت خلال فترته المصلحة الإيرانية وأدت إلى صعود تنظيم داعش، والمؤسف أن يتبعه في رفض التصويت ائتلاف الوطنية برئاسة إياد علاوي الذي كان يوما يقوم عليه رهان العالم والعرب في أن يساهم في استعادة القرار العراقي وسيادته، ولكن يبدو أن مصلحة الحزب أو الأيديولوجيا تطغى أحيانا كثيرة على الوطن ووضع بصمة مشرفة للتاريخ، الذي يحفظ كل شيء.

تبقى الإشارة إلى أن الذين رفضوا التصويت يقفون اليوم منبوذين من الشارع العراقي وحتى من أتباعهم، كون البلاد في موقع يحتاج إلى وقوف الجميع معها بسبب تداخل الأزمات؛ الفراغ السياسي، والأزمة الاقتصادية، والتنافس الأميركي – الإيراني على النفوذ، وإمكانية عودة تنظيم داعش، وغيرها من الأزمات ما يعني سياسيا أنه لم يعد لديهم مستقبل سياسي وفق المعطيات الجديدة التي ظهرت مع الاحتجاجات الشعبية التي طالبت بإخراج إيران وأتباعها، فهم عملوا إلى اللحظات الأخيرة بضراوة شديدة على إفشال تمرير حكومة الكاظمي من خلال اتباع سياسة "قلب الطاولة"، ولكنها انقلبت عليهم هذه المرة لأن المحددات السياسية تغيرت.

الواقع الجديد، الذي نراه كمراقبين، يدعو إلى التفاؤل ويبعث على الأمل، فالكاظمي يمتلك العديد من الصفات التي تجعله رجل المرحلة، ومنها أنه شخصية مقبولة داخليا وخارجيا ولم تسجل عليه تجاوزات سياسية أو طائفية، والأكثر من ذلك أنه شخصية ليست مفضلة لدى إيران وهو مؤشر بالغ الأهمية بلغة السياسة، إلا أنها – إيران– اضطرت إلى أن تقبل به فكل رجالها احترقت أوراقهم السياسية وباتوا عبئا على طهران نفسها وليس على العراقيين فقط، والجميع الآن، العراقيين والعرب، في انتظار ترجمة موقف 266 صوتا في إعمار العراق واستعادة مكانته الإقليمية والدولية والخروج من نفق المحاصصة إلى الدولة الوطنية.

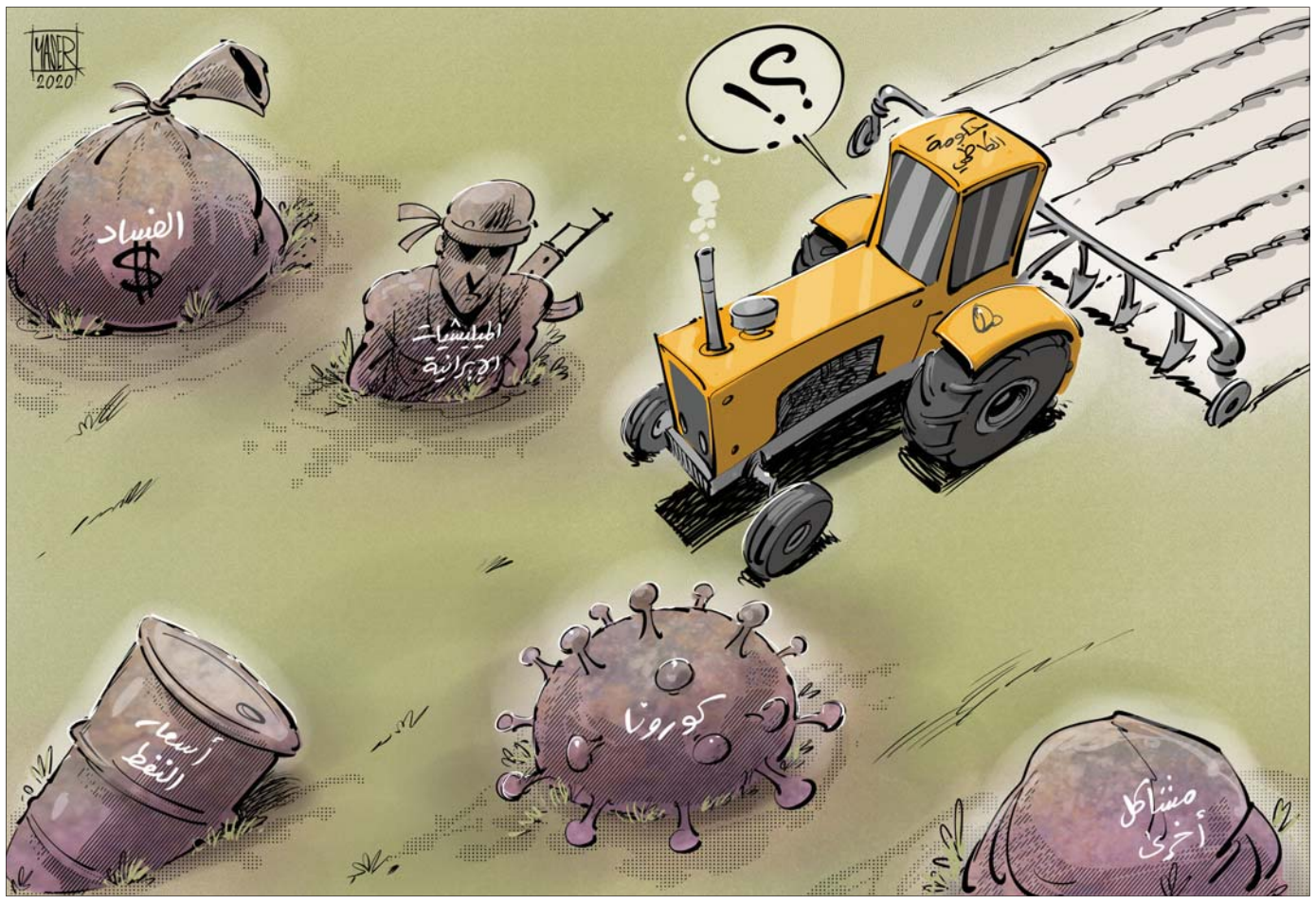


# الكاظمي وتراجع إيران... والانقلاب

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

أخيرا استطاع مصطفى الكاظمي تشكيل حكومة عراقية خلفا لحكومة عادل عبدالمهدي الذي استقال في أواخر تشرين الثاني – نوفمبر الماضي.

من المهم السعي إلى الإضاءة على بعض الأمور التي مرّت بين استقالة حكومة عادل عبدالمهدي وتشكيل الكاظمي حكومته. ما لا بدّ من الإشارة إليه أوّلا هو أن مدة نحو ستّة أشهر تقريبا مرّت بين استقالة عبدالمهدي، في ضوء الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت مدنا عدّة بينها بغداد والبصرة والنجف والناصرية، وتشكيل حكومة الكاظمي التي يمكن أن تمهّد لانقلاب كبير. يوحي بذلك إعادة الاعتبار إلى الفريق عبدالوهاب الساعدي وترقيته إلى رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، بما يشير إلى رغبة واضحة في التخلّص من النفوذ الإيراني في العراق. هذا ليس حدثا عابرا، بمقدار ما أنّه يعكس توجها إلى تقديم مصلحة العراق على كلّ مصلحة أخرى... هذا حدث كبير في العراق في مرحلة ما بعد العام 2003.

لن يكون سهلا على الكاظمي التخلّص من مشكلة عميقة اسمها نظام ما بعد العام 2003 الذي لا يزال يبحث عن هوية له بعيدا عن المحاصصة الطائفية وسيطرة الأحزاب التابعة لإيران على جزء من القرار العراقي. ما يمرّ فيه العراق يتجاوز مسألة تشكيل حكومة إلى مشكلة عميقة لنظام يتبيّن يوما بعد يوم أنّه غير قابل للحياة. فما هو معروف أنّ تشكيل حكومة عراقية كان يحتاج في الماضي إلى تدخّل قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني كي يصبح هناك وفاق على حكومة جديدة. هذا ما حصل بعد انتخابات أيّار – مايو 2018 التي استقال بعدها رئيس الحكومة حيدر العبادي، وهو أمر طبيعي، ولم يجد أمامه بعد ذلك سوى الرضوخ لقرار قاسم سليماني الذي وقع خياره على عادل عبدالمهدي لخلافته.

قبل تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي، لم يستطع كلّ من محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي تشكيل حكومة جديدة، ولم ينجح عادل عبدالمهدي في إعادة تعويم نفسه وحكومته. يشير ذلك إلى أنّ نفوذ إيران تراجع نسبيا في العراق.

هذا لا يعود إلى تصفية الأميركيين لقاسم سليماني وأبومهدي المهندس نائب قائد "الحشد الشعبي" العراقي فحسب، بل يعود أيضا إلى تطورات شهدها الوضع العراقي على الأرض. ظهر بوضوح أن الشيعة العرب في العراق ليسوا في الجيب الإيرانية. هذا التطوّر في صلب الانقلاب الذي يمكن أن يشهده العراق في المستقبل القريب.

فوق ذلك كلّه، تبيّن بما لا يقبل الشكّ أن هناك انقسامات داخل "الحشد الشعبي" الذي يضمّ ميليشيات تابعة لأحزاب عراقية تابعة، بطريقة أو بأخرى، لإيران. لم تعد هذه الميليشيات متلاحمة في ما بينها لأسباب عدّة. من بين هذه الأسباب نقص المال لدى العراق ولدى إيران.

كان طموح إيران تحويل "الحشد الشعبي" إلى ما يشبه "الحرس الثوري" في "الجمهورية الإسلامية". لم تنجح في ذلك. تراجع مشروعها في ظلّ أزمة داخلية عميقة تعاني منها. في أساس هذه الأزمة فشل النظام في التعاطي مع المطالب الشعبية نظرا إلى أنّه ليس لديه ما يقدّمه للمواطن العادي من جهة، وتردي الوضع الاقتصادي من جهة أخرى. تردّى هذا الوضع بسبب العقوبات الأميركية وهبوط سعر برميل النفط وسعر الغاز وانتشار وباء كورونا الذي لعبت إيران دورا في تصديره إلى المنطقة بعدما أتاها من الصين.

في هذا السياق، جاء تشكيل مصطفى الكاظمي لحكومته. هذه الحكومة ليست معادية لإيران التي استطاعت عبر الجنرال إسماعيل قاني، الذي حلّ مكان سليماني في موقع قائد "فيلق القدس"، وضع "فيتو" على عدنان الزرفي. هناك قنوات بين الكاظمي نفسه وطهران. لكنّ الأكيد أن "الجمهورية الإسلامية" كانت تطمح إلى أن يشكل شخص آخر غير مصطفى الكاظمي، الذي كان مديرا للمخابرات ويعرف الأميركيين ويعرفونه، حكومة عراقية ما زالت غير مكتملة، أقلّه إلى الآن.

وعد رئيس الحكومة العراقية الجديد بإجراء انتخابات نيابية مبكرة. أيّده في ذلك الأميركيون وسارع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى الاتصال به. فوق ذلك كله، تعهد بإقامة علاقات جيدة مع الجيران العرب ومع غير العرب، أي مع إيران وتركيا. كانت لافتة الاتصالات التي تلقاها من كبار المسؤولين العرب، في مقدّمهم العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز ووليّ العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان.

في مرحلة معيّنة، أي في غضون أسابيع قليلة، ستبدأ مفاوضات أميركية – عراقية ذات طابع استراتيجي لتحديد مستقبل العلاقة بين البلدين. ما الذي سيفعله مصطفى الكاظمي الذي يمكن أن تزداد عليه الضغوط الإيرانية من أجل فرض انسحاب عسكري أميركي من العراق؟ من الواضح أن لإعادة الاعتبار إلى عبدالوهاب الساعدي الذي وصفه رئيس الحكومة العراقية بـ"البطل" مدلولا مهما في اتجاه استعادة العراق قراره المستقلّ.

ستكون الأسابيع القليلة المقبلة امتحانا للعلاقة بين رئيس الحكومة العراقية الجديد وإيران التي ارتضت مهادنته ولم تستطع عرقلة تسميته لضابطين محترفين في موقعي وزير الداخلية ووزير الدفاع. من الواضح أنّ لدى الكاظمي طموحات لا تتفق مع الطموحات الإيرانية بالنسبة إلى مستقبل العراق الذي يعاني من الفساد ومن هبوط سعر برميل النفط إلى حدّ كبير. العراق بلد مفلس، على الرغم من كلّ ثرواته ولا خيار آخر لدى رئيس حكومته، في حال كان يريد المحافظة على السلم الاجتماعي، سوى محاولة الاستجابة لمطالب شعبية عراقية تختزلها فكرة إعادة بناء مؤسسات الدولة ورفض أي سلاح خارج سلاح الجيش العراقي.

يمكن القول إن مصطفى الكاظمي نقطة توازن والتقاء بين أميركا وإيران في العراق، لكنّه عراقي أوّلا وأقدم على خطوة استعادة مؤسسات الدولة العراقية. سيعتمد الكثير في الفترة القريبة المقبلة على مستقبل النظام الإيراني وقدرته على التصالح مع الواقع مع ما يعنيه ذلك من اعتراف بأنّ لا قدرة لديه على الاستمرار بمشروعه التوسّعي.

لعلّ التغريدة الأخيرة لـ"المرشد" علي خامنئي قد تعني شيئا عن إمكان الصلح مع أميركا. أورد خامنئي في تغريدته عبارات تمجّد صلح الحسن بن علي شقيق الحسين مع معاوية. هل يعطي خامنئي الضوء الأخضر لمفاوضات سرّية مع أميركا؟

في حال حصل ذلك، تكون إيران سارت في طريق التعقّل آخذة في الاعتبار أنّ إدارة دونالد ترامب ليست إدارة باراك أوباما، وأنّ تراجعها الذي أكده قبولها بمصطفى الكاظمي ليس تراجعا موقتا في انتظار أيّام أفضل يصعب أن تأتي في ظل كورونا وآثاره وهبوط سعر النفط والغاز واستمرار العقوبات الأميركية...

**تشكيل حكومة الكاظمي يمكن أن يمهّد لانقلاب كبير. يوحي بذلك إعادة الاعتبار إلى الفريق عبدالوهاب الساعدي وترقيته إلى رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، بما يشير إلى رغبة واضحة في التخلّص من النفوذ الإيراني في العراق**